

إلى سيادة الرئيس محمد مرسي

قصر الرئاسة بمصر الجديدة

القاهرة، مصر

رسالة تضامن من الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات مع النقابة المستقلة للعاملين بالكهرباء والطاقة

عزيزي الرئيس مرسي،

أكتب إليكم هذه الرسالة باسم الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات والذي يمثل أكثر من خمسين مليون عاملا في قطاعات الطاقة والتعدين والتصنيع والذي يضم في عضويته نحو 700 نقابة في 140 دولة على مستوى العالم. تعمل عائلة الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات بشكل وثيق مع النقابات العمالية المستقلة والديمقراطية في مصر و مع النقابة العامة للعاملين بالكهرباء والطاقة والتي هي على اتصال وثيق معنا و هي أيضا عضو في عائلة الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات.

ان الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات على دراية كاملة بما يحدث لأعضاء وعمال النقابة المستقلة للعاملين بالكهرباء والطاقة، ففي الأونة الأخيرة، قام العمال اعضاء النقابة المنتمين لشركات الكهرباء من جميع أنحاء البلاد بالإضراب عن العمل. و نعتقد أنها المرة الأولى التي يجتمع فيها كل عمال الكهرباء من جميع أنحاء مصر و يقررون الوقفات الاحتجاجية والإضراب عن العمل. ويعترض العمال على المعاملة غير المتساوية وكذلك إدراكهم الكامل لازدياد الفساد في وزارة الكهرباء والطاقة.

يطالب كل العمال ونقاباتهم من الشركة القابضة لكهرباء مصر و شركات الكهرباء التابعة بتوفير نفس الحقوق لكل العمال، و توفير الرعاية الصحية لهم ولأسرهم، و صرف المنح المدرسية لأبناء العاملين، ووجوب معاملة جميع النقابات على حد سواء.

ونحن على علم و يقين أن أولئك الذين يعملون في الشركة القابضة لكهرباء مصر لديهم المزيد من الامتيازات عن أولئك الذين يعملون في شركات الكهرباء التابعة إضافة الى خصم منحة بداية العام الدراسي لأبناء العاملين من الأرباح السنوية للعمال.

وتشتمل المطالب على وجه الخصوص على ما يلي:

- توحيد و صرف جميع المزايا لكافة العاملين في قطاع الكهرباء ومساواتهم مع جموع الذين يعملون في الإدارة داخل مقرات الشركة و اعتبار يوم السبت اجازة رسمية تضم السي عطلة نهاية الأسبوع؛

- الغاء القرار الجائر الخاص بالعلووة التشجيعية فضلا عن الغاء القرار المخالف للقانون باستبعاد حافز الأداء من شريط الراتب و ادراجه على شريط الراتب إلى جميع العمال في هذا القطاع؛

- تسوية حالات العاملين الحاصلين على مؤهل أعلى سواء قبل أو بعد الخدمة وضم مدد الخبرة أسوة بزملائهم الذين ضمت اليهم مدد الخبرة وذلك تحقيقا للمساواة والعدالة؛

- تعديل لانحة العلاج الطبي بما يخدم العاملين و اسرهم و التعاقد مع مستشفيات ذات خدمة وكفاءة عالية لخدمة جميع المناطق مصر وخاصة الصعيد؛

- إصدار قرار جمهوري يضم مدة الخدمة العسكرية لمدة العمل؛

- صرف منحة دراسية توازي مرتب شهرين في بداية العام الدراسي و عدم اقتطاعها من الأرباح السنوية؛

وقد نظمت النقابة العامة للعاملين بالكهرباء مظاهرة كبيرة في يوم الأحد 12 مايو 2013 والتي اتسعت بعد ذلك إلى احتجاجات بشكل أوسع في أنحاء كثيرة من مواقع الانتاج و العمل لقطاع الكهرباء. وفي اليوم التالي 13 مايو 2013 نظم العمال احتجاجات سلمية بهدف تقديم نفس المطالب أمام شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء.

وندرک أن قوات الأمن تعاملت بصورة وحشية مع هؤلاء المتظاهرين السلميين و فرقتهم بالقوة، مما أدى الي وقوع اصابات مع

عدد كبير من العمال، وألقي القبض على سبعة عشر منهم. و نشعر بالغضب الشديد لمعاملة العمال السلميين بهذه الطريقة الوحشية. ولذلك ندعوكم إلى التدخل الفوري والتأكد من أن مثل هذا السلوك من قبل قوات الأمن لن يتكرر أبدا في المستقبل.

وفي إثر قيام قوات الامن الخاصة بكم بهذا السلوك المروع ، قام الآلاف من العاملين في خمسة من شركات الكهرباء التابعة لشركات توزيع الكهرباء لشمال القاهرة بتضامنهم الفوري مع العمال المحتجزين، معلنين الإضرابات وتوقف كل عمليات التشغيل داخل قطاعاتهم.

وقد ازداد الوضع سوءا عندما واصلت السلطات اعتقال عدد من العمال وتوجيه التهم الجزافية لهم بإغلاق الطريق العام وإتلاف الممتلكات العامة والتعدي على السلطات. و نعتبر ان هذه الاتهامات هي اتهامات تعسفية دون أي مبررات حقيقية وهي مثال صارخ آخر على المضايقات التي تتعرض لها النقابية وأعضائها.

ونحن على علم بعودة العمال إلى العمل يوم الاثنين بعد الإفراج عن زملائهم المعتقلين يوم الاحد وتراجع إدارة شركة الكهرباء عن خططها فسي خصص لهم بعض المكافآت.

وعلى الرغم من استئناف العمل، إلا أننا لا نزال نشعر بالغضب من سلوك السلطات في بلدكم والتي كانت مسؤولة إلى حد كبير عن تصعيد الإجراءات التي اتخذها العمال في مجابهة هذا التجاهل الصريح لمطالبهم المشروعة.

و نحثكم على التدخل بصورة شخصية في الوضع القائم وتكليف وزير الكهرباء إلى الجلوس مع أعضاء النقابة المستقلة للعاملين بالكهرباء و الطاقة والتفاوض معهم على جميع مطالب العمال بنية صادقة و في جو يشوبه الهدوء والسلام.

كما نحثكم على ضمان أن لا تستخدم قوات الأمن لتفريق الإضرابات في المستقبل والاي يعتقل العمال المضربين. ومن الواجب عليكم التأكد من أن بلدكم، والحكومة تحترم كل التزاماتها الدولية بالكامل، بما في ذلك معايير العمل الأساسية، و الاتفاقيتين رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، والاتفاقية رقم 98 الخاصة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية.

ونتطلع الى الاستماع عن أخبار تحسن العلاقات الصناعية في بلدكم.

مع خالص التقدير والشكر،

يوركي راينا  
الامين العام  
الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات